حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 304 الأربعاء 19 يناير 2022

في اجتماعه أمس مع مدبولي وقيادات وزارة المالية

السيسي يوجه برفع الحد الأدنى للأجور إلى 2700 جنيه وتعيين 150 ألف مدرس

علاوة دورية للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة 7% من الأجر الوظيفي.. وثانية 13% لغير المخاطبين

حابي

وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي برفع الحد الأدنى للأجور إلى 2700 جنيه بدلًا من 2400 جنيه، وتعيين 150 ألف مدرس على مدار 5 سنوات بواقع 30 ألفًا سنويًا.

جاء ذلك خلال اجتماع السيسي أمس مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتور محمد معيط وزير المالية، وأحمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية، والدكتور إيهاب أبو عيش نائب وزير المالية للخزانة العامة.

كما وجه رئيس الجمهورية بإقرار علاوتين بتكلفة نحو 8 مليارات جنيه، الأولى علاوة دورية للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة 7% من الأجر الوظيفي، والثانية علاوة خاصة للعاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة 13% من المرتب الأساسي، وزيادة الحافز الإضافي لكل من المخاطبين وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بتكلفة إجمالية نحو 18 مليار جنيه.

كما وجه باعتماد حافز إضافي جديد لتطوير المعلمين بقطاع التعليم، ليصل إجماليه إلى نحو 3.1 مليارات جنيه، وتخصيص مبلغ 1.5 مليار جنيه لتمويل حافز الجودة الإضافي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية، فضلًا عن تمويل تنفيذ القانون الجديد الخاص بمرتبات الأساتذة المتفرغين، وضم تخصصات طب الأسنان والعلاج الطبيعي والتمريض إلى القرار السابق برفع مكافأة أطباء الامتياز، والتي تصرف لهم خلال فترة التدريب في سنة الامتياز.

خفض العجز الكلي إلى نحو 6.3% من الناتج المحلي.. والاستمرار في تحقيق فائض أولي 1.5%

وأوضح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير باسم راضي أن وزير المالية عرض أبرز مستهدفات مشروع موازنة العام المالي 2023-2022، والتي تسعى إلى خفض العجز الكلي إلى نحو 6.3% من الناتج المحلي، والاستمرار في تحقيق فائض أولي قدره 1.5% من الناتج المحلي، وخفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي، وكذا زيادة بند الأجور إلى نحو 400 مليار جنيه.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

نحو 17% نموًا في الحصيلة الضريبية خلال النصف الأول بزيادة 5% عن المستهدف

وأضاف المتحدث الرسمي أن الرئيس السيسي اطلع كذلك خلال الاجتماع على مستجدات تطوير المنظومة الضريبية، موجهًا بالتزام وزارة المالية بالانتهاء من تلك المشروعات الخاصة بميكنة مصلحة الضرائب، ونظام الفاتورة الإلكترونية، وميكنة وتطوير الإجراءات الضريبية، قبل نهاية العام المالي الحالي.

كما تم عرض الجهود القائمة لتفعيل الهيكل التنظيمي الموحد لمصلحة الضرائب، وكذا بدء دمج مأموريات الدخل والقيمة المضافة بمحافظة القاهرة، ونظم العمل الحديثة المتبعة في هذا الإطار، فضلًا عن الموقف التنفيذي للإجراءات المتنوعة لمكافحة التهرب الضريبي سواء من خلال الحملات الضريبية أو عن طريق وحدة الضرائب الإلكترونية الجديدة، بالإضافة إلى موقف الحصيلة الضريبية للنصف الأول من العام المالي الجاري، والتي شهدت معدل نمو نحو 17% عن نفس الفترة خلال العام الماضي، وزيادة 5% عن المستهدف، حيث وجه السيد الرئيس في هذا الإطار بمراعاة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتسهيل التعامل مع الممولين.

كما اطلع الرئيس السيسي كذلك على محاور استراتيجية تطوير المنظومة الجمركية، وأهم البرامج والمبادرات المتخذة في هذا الصدد، بما فيها الموقف التنفيذي لتطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات، موجهًا بضرورة مراعاة تطبيق كل المعايير العالمية الخاصة بجودة السلع الواردة إلى مصر في هذا الإطار، فضلًا عن العمل على بدء تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات في الموانئ الجوية.

كما تم استعراض جهود تطوير أزمنة الإفراج الجمركي، ونتيجة الدراسة التي أجريت مؤخرًا في هذا الصدد بالتعاون مع البنك الدولي، والتي أظهرت انخفاضًا في أزمنة الإفراج بنسبة نحو 50%، حيث وجه الرئيس بمواصلة العمل على خفض أزمنة الإفراج للوصول بها إلى ذات يوم ورود الشحنات.

كما اطلع السيسي على الوفورات التي تحققت للمستوردين نتيجة ميكنة وحوكمة منظومة الجمارك، فضلًا عن تبسيط إجراءات الإفراج الجمركي، موجهًا بالمتابعة الدقيقة للالتزام بتنفيذ تلك المبادرات والبرامج المتعلقة بتطوير المنظومة الجمركية.

مسؤول بالبنك المركزي:

مستثمرون أجانب ضخوا 970 مليون دولار في سوق الدين المصرية خلال أسبوعين

أ ش أ

قال مصدر مسؤول في البنك المركزي المصري إن المستثمرين الأجانب عادوا بقوة للسوق المصرية بداية من يناير 2022.

وأشار المصدر- في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط إلى أن المستثمرين الأجانب ضخوا نحو 970 مليون دولار منذ بداية العام حتى 16 يناير الجاري في الاستثمارات المالية من سندات طويلة الأجل وأذون خزانة.

وأضاف المصدر أن الاقتصاد المصري يتجاوز تداعيات السياسة النقدية الدولية، وهذا تعزيز جديد لا يستهان به، مشيرًا إلى أن رصيد الاستثمارات في السندات طويلة الأجل يتجاوز رصيد أذون الخزانة قصيرة الأجل.

حتى ديسمبر الماضي

ديون وزارة المالية لصالح البترول تتراجع إلى 92 مليار جنيه

حابي

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مساء أمس، اجتماعًا؛ لمتابعة موقف فض التشابكات المالية بين وزارتي البترول والمالية.

وأكد رئيس الوزراء، في مستهل الاجتماع، استمرار متابعة ملف فض التشابكات المالية بين الوزارات والجهات المختلفة، مشيرًا إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي، كلّف بسرعة الانتهاء من هذه التراكمات، التي يعاني منها الاقتصاد المصري منذ عقود طويلة.

وأشار رئيس الوزراء إلى أنه سبق توقيع عدد من بروتوكولات التعاون بين الوزارات والهيئات المرتبطة بهذه التشابكات، وتمت تسوية جزء كبير من هذه المديونيات.

وقال السفير نادر سعد، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن الاجتماع شهد الإشارة إلى أنه خلال 6 أشهر فقط، من يونيو إلى ديسمبر الماضي، تم تخفيض المديونية المستحقة لوزارة البترول على وزارة المالية إلى 92 مليار جنيه من 110 مليارات جنيه، وإن خطوات إنهاء هذه المديونية مستمرة.

حضر الاجتماع: المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، والدكتور محمد معيط، وزير المالية، وأحمد كجوك، نائب وزير المالية للسياسات المالية، وأحمد عبد الله رئيس قطاع موازنات الهيئات والوحدات الاقتصادية، والمهندس أشرف عبد الله، مستشار رئيس الهيئة العامة للبترول.

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء

ASPIRE HOLDING™

من المتأخرين عن التوريد

فتح محالج القابضة للغزل لتجميع الأقطان حتى منتصف فبراير

حابي

قررت اللجنة التنفيذية لمتابعة منظومة تداول القطن الجديدة لموسم 2021/2022، فتح محالج الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس حتى منتصف فبراير، لعمل مراكز تجميع وفرز الأقطان الواردة من التجار والمنتجين المتأخرين عن التوريد في المواعيد المحددة.

كانت اللجنة قد رصدت، في ختام تطبيق منظومة التداول الجديدة على مستوى الجمهورية للموسم 2021/2022، وجود كمية قليلة من الأقطان لم يتم تداولها من خلال المنظومة لا تتعدى واحدًا في الألف من الكمية المزروعة.

وأوضحت اللجنة، بحسب بيان لوزارة قطاع الأعمال العام، أن استلام الأقطان من التجار والمنتجين المتأخرين عن التوريد سيكون بناء على طلب يتم تقديمه إلى إدارة المنظومة يتضمن تعهده بسداد مصروفات إعادة فتح مراكز التجميع وكذلك الالتزام بعدم تكرار ذلك خلال المواسم المقبلة، وتوريد الأقطان في المواعيد المحددة.

كما دعت اللجنة، المزارعين الذين باعوا أقطانهم للتجار بأسعار تقل عن أسعار التداول داخل المنظومة، إلى تداول أقطانهم من خلال المنظومة الجديدة، والتي تساهم في الحفاظ على مستحقات المزارعين وحصولهم على سعر عادل ومناسب مقابل أقطانهم.

تتبع الرئيس التنفيذي مباشرة

إنشاء وحدة الحوافز الخاصة بهيئة الاستثمار والمناطق الحرة

حابي

أصدر المستشار محمد عبد الوهاب، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قرارًا بإنشاء وحدة تحت مسمى وحدة الحوافز الخاصة وفقًا لأحكام قانون الاستثمار.

وينص القرار على أن تنشأ بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وحدة الحوافز الخاصة، وتكون تابعة للرئيس التنفيذي مباشرة، وتختص الوحدة بالعمل على استلام طلبات التمتع بالحوافز الخاصة نفاذًا لنص المادة رقم (11) من قانون الاستثمار رقم (72) لسنة 2017، والمادة رقم (10) من لائحته التنفيذية، وفحص طلبات الشركات والمنشآت للتمتع بالحوافز الخاصة والتأكد من جديتها واستيفاء المستندات المطلوبة، ومدى انطباق شروط تمتعها بالحوافز الخاصة الواردة بقانون الاستثمار، وكذا مراجعة موقف الشركات والمنشآت التي سبق تحديد تاريخ بدء نشاطها لدراسة مدى انطباق شروط تمتعها بها.

كما تقوم الوحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار شهادة التمتع بالحوافز الخاصة ومتابعة منظومة عملها، واقتراح القواعد والإجراءات اللازمة بشأنها تمهيدًا للتنفيذ الفوري لتلك المنظومة، وتُنشئ الوحدة بريدًا إلكترونيًا يخصص لاستقبال الطلبات المقدمة بخصوص الخدمات ذات الصلة بالوحدة، وتلتزم بإعداد تقرير دوري في نهاية كل شهر يتضمن حصرًا للطلبات الواردة لها، والإجراءات المتخذة بشأنها، وتوصيات الوحدة في هذا الخصوص.

وأوضح أن القرار يأتي في ضوء صدور قرار الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، رقم 104 لسنة 2022 بشأن توزيع القطاعات الفرعية لأنشطة الاستثمار في مجالات (الصناعة – السياحة – الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- البترول والثروات الطبيعية – الزراعة والإنتاج والحيواني والداجني والسمكي – النقل) بالنطاق الجغرافي لكل من القطاعين أ وب.

وأكد عبد الوهاب حرص الهيئة على تفعيل منظومة الحوافز الخاصة؛ نظرًا لارتباطها المباشر بتحقيق التنمية في المناطق الأكثر احتياجًا، وزيادة معدلات الإنتاج وتوفير فرص العمل، فضلًا عن تحفيز الاستثمارات في المجالات والأنشطة والقطاعات والمناطق التي تخدم خطة التنمية الاقتصادية.

وأشار إلى أن منظومة الحوافز الخاصة تتمثل في منح المشروعات الاستثمارية، التي تقام بعد العمل بقانون الاستثمار، حافزًا استثماريًا خصمًا من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة بنسبة 50% خصمًا من التكاليف الاستثمارية للقطاع أ، ونسبة 30% خصمًا من التكاليف الاستثمارية للقطاع ب.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- البورصة المصرية ترتفع إلى مستوى 11876 نقطة والتداولات تسجل 633.5 مليون جنيه
- ستاندرد آند بورز: إصدارات الصكوك قد تصل إلى 150 مليار دولار في 2022
- بروتوكول تعاون بين بنكي الأهلي ومصر والقابضة للكهرباء وشركة فوري دهب
- المشاط: التمويلات التنموية الميسرة ليست هدفا في حد ذاتها لكنها وسيلة لسد الفجوة التمويلية
- أسعار النفط تلامس قمة 7 سنوات.. وخام برنت يتجاوز 87 دولارا